الأمم المتحدة

A/75/187

الجمعية العامة

Distr.: General
20 July 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 26 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

تقرير الأمين العام

التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم

موجز

يقدم هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 142/73، لمحة عامة عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في ضوء الاستجابة العالمية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتعافي من آثارها وإعادة البناء على نحو أفضل للوصول إلى عالم مستدام وشامل للجميع تتوافر فيه التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويؤدي التأثير الضار لأزمة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، ويكشف بذلك عن مدى الاستبعاد الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة وضرورة أن يكون إدماج منظور الإعاقة جزءا لا يتجزأ من الاستجابة للأزمات، والتعافي من آثارها وإعادة البناء على نحو أفضل. وفي التقرير، يقدم الأمين العام أفكاره عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ويناقش كذلك الفرص والتحديات الماثلة في سياق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصلحة الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، ويخلص إلى تقديم توصيات بشأن السياسات العامة لمواصلة تسريع إحراز التقدم في تحقيق خطة عام 2030 من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم وبمشاركتهم.

* A/75/150.

190820 100820 20-09751 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 142/73، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في الدورة الخامسة والسبعين عن تنفيذ القرار والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدما، وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام 2015 وما بعده[1]، وأن يقدم توصيات مناسبة لمواصلة تعزيز التنفيذ.

2 - وتشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030 صراحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار سبعة أهداف، وغاياتها وأحد عشر مؤشراً، مرسِّخة أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة ومتعهدة بعدم ترك أي شخص خلف الركب. وتبرز أيضاً أهمية وضع خطة عالمية للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة في أطر معيارية دولية كبرى وصكوك رئيسية أخرى[2]. وتعزز هذه الصكوك الرئيسية بعضها بعضا وتشكل أطرا دولية أساسية للنهوض بالتنمية الشاملة للجميع لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم.

3 - وتؤدي الأزمة العالمية المستمرة المتمثلة في مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وتكشف بذلك عن مدى الاستبعاد الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة وتبرز ضرورة إدماج منظور الإعاقة في جميع جوانب الاستجابة للأزمات والتعافي من آثارها. وفي الموجز السياساتي للأمين العام بشأن مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19، حدد الأمين العام توصيات لإعادة البناء على نحو أفضل وتنفيذ خطة عام 2030 لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم.

4 - وإذ يأخذ هذا التقرير أزمة كوفيد-19 في الاعتبار، يقدم لمحة عامة عن ما يلي: (أ) حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (ب) التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تعميم مراعاة مسألة الإعاقة في خطة التنمية العالمية؛ (ج) الفرص والتحديات الماثلة في تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (د) توصيات ملموسة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم وبمشاركتهم.

---

(1) قرار الجمعية العامة 3/68.

(2) يشمل الإطار المعياري الدولي المتعلق بالتنمية والإعاقة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (القرار 15/69، المرفق)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (القرار 313/69، المرفق)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (القرار 283/69، المرفق الثاني)، والخطة الحضرية الجديدة (القرار 256/71، المرفق)، وخطة العمل من أجل الإنسانية (A/70/709، المرفق)، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/CONF.166/9)، وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية 1 (رابعا))، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (القرار 96/48، المرفق)، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدما، وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام 2015 وما بعده (قرار الجمعية العامة 3/68).

ثانيا - لمحة عامة عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

5 - على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عقبات في العديد من جوانب الحياة، مما يقوض إدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تتوافر للأشخاص ذوي الإعاقة سوى فرص محدودة للحصول على التعليم والوظائف، وهم يعانون نقصا في الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتغذية، فضلا عن عدم كفاية فرص الحصول على المياه، والصرف الصحي، والطاقة، والمعلومات والعدالة.

6 - والإعاقة، التي تمثل مسألة عالمية شاملة، هي إحدى مسائل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان التي لها صلة مباشرة بالفقر. وتبين البيانات المتاحة أن الأشخاص ذوي الإعاقة البالغ عددهم أكثر من بليون شخص في العالم معرضون على نحو مفرط للوقوع في الفقر. ونسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المتمثل في 1.90 دولار في اليوم أعلى من نسبة الأشخاص من غير ذوي الإعاقة، وتبلغ ضعفها في بعض البلدان[3].

7 - وتعتمد أعداد متزايدة من البلدان برامج للحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز الإدماج الاجتماعي وخفض معدلات الفقر والفقر المدقع: يبلغ الآن عدد البلدان التي لديها برامج استحقاقات نقدية للأشخاص ذوي الإعاقة 183 بلدا. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال الحصول على الحماية الاجتماعية يشكل تحديا. ولا يستطيع ما يقرب من 80 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على الخدمات الاجتماعية التي يحتاجون إليها[3]. وتشمل العوائق التي تحول دون تلقي مثل هذه الخدمات الافتقار إلى عمليات تقديم طلبات الحصول على هذه الخدمات التي تراعي احتياجات ذوي الإعاقة، وغياب الوثائق التي يسهل اطّلاع ذوي الإعاقة عليها ونقص التدريب المراعي لمنظور الإعاقة لموظفي الحماية الاجتماعية. وفي كثير من البلدان، لا تشمل الاستحقاقات إلا العاملين في الاقتصاد الرسمي، مستبعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية أو الذين لم تتح لهم فرصة الاشتراك لفترة زمنية طويلة بما يكفي في الخطط ليكونوا مؤهلين.

8 - ويشكل التمييز أحد أسباب عدم المساواة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون قوانين تميز ضدهم في عدد من البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بالأهلية القانونية والحق في الزواج، وفي التصويت وفي أن يُنتخبوا لشغل مناصب عامة. فعلى سبيل المثال، يفرض 64 في المائة من البلدان قيوداً قانونية تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الزواج ويفرض 87 في المائة منها قيوداً تمنعهم من التصويت[3]. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية للتمييز في انعدام الوعي والفهم بشأن الإعاقة، وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم الخاصة.

9 - ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة، تواجه الفئات التي تعاني من جوانب ضعف أخرى، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، والأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية والنفسية الاجتماعية، أشكالاً متعددة من التمييز. ومقارنة بالرجال ذوي الإعاقة، يزداد احتمال عدم تلبية

(3) *Disability and Development Report*: *Realizing the Sustainable Development Goals by, for and with persons with disabilities* (United Nations publication, Sales No. E.19.IV.4).

احتياجات النساء ذوات الإعاقة من الرعاية الصحية واحتمال عدم الحصول على وظيفة[3]. وكثيرا ما يُحرم الأشخاص ذوو الإعاقة النفسية الاجتماعية من الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بعلاجهم ورعايتهم. بل إن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، والعمل المدفوع الأجر، والتغطية الصحية عند الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية أدنى من معدلاتها عند الأشخاص ذوي الإعاقة من غير الشعوب الأصلية. ومقارنة بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة وغير المنتمين إلى الشعوب الأصلية، يقل احتمال إكمال الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية دراستهم الجامعية والعمل في أدوار اتخاذ القرارات. ويزداد احتمال أن ينخرط أطفال الشعوب الأصلية ذوو الإعاقة في عمل الأطفال وأن يكون شباب الشعوب الأصلية ذوو الإعاقة غير نشطين، أي ألا يلتحقوا بالمدارس أو ألا يحصلوا على عمل[4].

10 - ويتسم تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والعلاج الوقائي بالأهمية الأساسية لتحقيق الغايتين 3-4 و 3-8 من غايات أهداف التنمية المستدامة. ولكن، في عام 2013، في 43 بلدا، كان 42 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يرون أن صحتهم سيئة أو سيئة جدا، وأبلغت النساء ذوات الإعاقة عن حالات صحية أسوأ من الحالات التي أبلغ عنها الرجال ذوو الإعاقة[3]. وهناك أيضًا نسبة أعلى من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يبلغون عن اعتلال الصحة في البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن إمكانية الحصول على الموارد يمكن أن تحدث فرقًا. ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في سوء صحة الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، وتوافر الرعاية الصحية والتأمين الصحي والقدرة على تحمل تكاليفهما، والمسافة التي ينبغي قطعها للحصول على خدمات الرعاية الصحية والحواجز المتعلقة بالمواقف والتواصل.

11 - ويتسم التعليم الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة بالأهمية الأساسية في مكافحة الفقر، والاندماج في سوق العمل والإدماج والمشاركة الكاملة في المجتمع. ويندرج ضمان المساواة في فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم في إطار الغايتين 4-5 و 4-أ من غايات أهداف التنمية المستدامة، غير أن احتمال إتمام الأطفال ذوي الإعاقة للتعليم الابتدائي أقل مقارنة بالأطفال من غير ذوي الإعاقة. وتبين البيانات الواردة من 36 بلدا أن معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة أقل بنسبة تبلغ 23 في المائة مقارنة بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة محرومين من الالتحاق بالمدارس بسبب إعاقتهم، وعدم إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية، والافتقار إلى وسائل الاتصال البديلة، والافتقار إلى نظم التعليم الشاملة للجميع. ولا يُدرس الطلاب ذوو الإعاقة أو الطلاب من غير ذوي الإعاقة في القاعة نفسها إلا في 44 في المائة فقط من البلدان، ولا تقدم المدارس المواد ووسائل الاتصال المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة إلا في 41 في المائة فقط من 88 بلدا[3]. ومن المرجح أن تؤدي أزمة كوفيد-19 الحالية إلى تفاقم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم. وكثيرا ما يتعذر الوصول إلى برامج التعلم عن بعد، مما يترك الكثيرين من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في أسرهم المعيشية خلف الركب.

12 - ويشكل عدم إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الجيد عائقا أمام توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لهم (الغاية 8-5 من غايات أهداف التنمية المستدامة). وبسبب الأثر

(4) تحليل أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس بيانات من تعدادات السكان في البرازيل والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية لعام 2010.

المضاعِف للعوائق الأخرى مثل التمييز والوصم، وعدم توافر وسائل النقل التي يتيسر استخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة للذهاب إلى العمل، وأماكن العمل التي لا تتيح وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها، وعدم وجود قوانين عمل تحمي من التمييز على أساس الإعاقة، لا تتجاوز النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإعاقة ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر ويعملون في وظائف 36 في المائة في المتوسط، مقارنة بنسبة 60 في المائة للأشخاص من غير ذوي الإعاقة[3]. وتشير هذه الفجوة إلى الإمكانات غير المستغلة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وحتى بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون، يفتقر معظمهم إلى ترتيبات تيسيرية معقولة في أماكن عملهم، بما في ذلك إمكانية الحصول على التكنولوجيا المساعدة. ونتيجة لذلك، تزداد احتمالات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع غير الرسمي، وعملهم لحسابهم الخاص، وعملهم بدوام جزئي وحصولهم على أجور أقل. ولئن كان الوصول على التكنولوجيا يطرح بعض المشاكل، فإن الاستجابة لكوفيد-19 تؤدي إلى زيادة العمل من بُعد، الذي ينطوي على إمكانية إتاحة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

13 - ويتشابك التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة مع استخدام التكنولوجيا الرقمية. وأبرز الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام في تقريره المنشور في عام 2019 الدور المتزايد بسرعة للتكنولوجيا الرقمية في تحويل المجتمع ودعا إلى بذل جهود خاصة لإشراك الفئات المهمشة في العوائد الرقمية[5]. والأشخاص الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول الآمن والميسور التكلفة إلى التكنولوجيات الرقمية هم في غالبيتهم من الفئات المهمشة. ويبلغ الأشخاص ذوو الإعاقة عن قدر أقل من استخدام الإنترنت مقارنة بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة، بسبب عدم القدرة على تحمل التكاليف وعدم توافر إمكانية الوصول، لأن العديد من المواقع الشبكية لا توائم الخطوط والألوان، أو لا تقرأ المحتوى بصوت عالٍ، أو تتطلب استخدام الفأرة أو تحتوي على عناصر رسومية من دون أوصاف[6]. ولا تزال القدرة على تحمل التكاليف أيضاً مشكلة بالنسبة إلى الأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية، لأن احتمال أن تكون قادرة على تحمل تكاليف الإنترنت، أو أجهزة الراديو أو التلفزيون أو الهواتف المحمولة يقل بمقدار النصف مقارنة بالأسر المعيشية الأخرى. وستكون معالجة هذه الفجوات بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من غير ذوي الإعاقة في الفرص المتاحة وإمكانية الحصول على الخدمات الجيدة الأساسية ذات أهمية بالغة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثالثا - التقدم المحرز في التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم

14 - يبرز هذا الفرع أمثلة على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تعميم مراعاة منظور الإعاقة في السياسات والبرامج الإنمائية، وكذلك التحديات التي لا تزال قائمة. ويستند هذا الاستعراض إلى 60 تقريراً من تقارير الدول الأطراف المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة من كانون

(5) تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام، "عصر الترابط الرقمي".

(6) *دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام 2012: الحكومة الإلكترونية من أجل الشعب* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.H.2).

الثاني/يناير 2015 إلى شباط/فبراير 2020[7]، و 26 رداً وردت على مذكرة شفوية أرسلتها الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[8]، و 15 رداً من منظومة الأمم المتحدة[9]، و 216 رداً على دراسة استقصائية إلكترونية لجهات أخرى صاحبة مصلحة[10]. وإجمالا، يغطي هذا الاستعراض 41 في المائة من الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة.

ألف - الدول الأعضاء والمراقبون

15 - يناقش هذا القسم الفرعي ثلاث لبنات بناء، أو عناصر أساسية، لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبرز لبنة البناء الأولى أهمية تعزيز إمكانية الحصول على قدم المساواة على الفرص، مثل التعليم والصحة والعمالة للحد من عدم المساواة. وتسلم لبنة البناء الثانية بأن السياسات المالية والنقدية تؤثر على عدم المساواة من خلال دورها في تعبئة الموارد اللازمة للسياسات الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وتشدد لبنة البناء الأخيرة على ضرورة التصدي للتحامل والتمييز كشرط مسبق لتهيئة بيئة تمكينية للحد من أوجه عدم المساواة. ويجري يتناول تأثير الثورة التكنولوجية، وهي أحد الاتجاهات الكبرى لعام 2020، فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك دور التعاون الدولي في الحد من عدم المساواة في هذا العالم الذي يزداد ترابطا.

1 - التعليم المنصف والشامل للجميع وفرص التعلم مدى الحياة

16 - أفاد أكثر من 80 في المائة من البلدان بأنها تتخذ خطوات إيجابية في سياساتها أو تشريعاتها أو ممارساتها من أجل إقامة نظام تعليمي شامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات في أشكال الاتصال الميسرة والبديلة والترتيبات التيسيرية المعقولة للطلاب ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، تشمل خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة للفترة 2012-2020 الخاصة بالنمسا وضع نظام مدرسي شامل للجميع في جميع أنحاء البلد. وقد ارتفع عدد الطلاب ذوي الإعاقة الذين يتلقون تعليماً شاملاً للجميع في نظام التعليم العام من 62 في المائة في الفترة 2015/2014 إلى 64 في المائة في الفترة

(7) إستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وباكستان، وبالاو، والبحرين، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركيا، وتوغو، وتوفالو، وجامايكا، والجزائر، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجورجيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ورواندا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، والعراق، وغانا، وفانواتو، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وكازاخستان، والكويت، وكيريباس، وليبريا، ومالي، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيكاراغوا، والهند، وهولندا، واليابان، واليونان.

(8) وردت تقارير من أذربيجان، وأرمينيا، وإكوادور، وأوكرانيا، وبالاو، والبحرين، وبلغاريا، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وغامبيا، وقبرص، وقطر، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، والمكسيك، والنرويج، ونيبال، وهندوراس.

(9) وردت تقارير من مكتب التنسيق الإنمائي، وإدارة التواصل العالمي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

(10) منظمات عاملة في 59 بلدا من جميع مناطق العالم، بما في ذلك منظمات غير حكومية، ومنظمات للأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والأوساط العلمية والتكنولوجية.

2016/2015. وبعد إتمام مرحلة المدرسة، يتاح للطلاب ذوي الإعاقة خيار متابعة التدريب المهني. وفي عام 2018، اعتمدت كمبوديا سياسة وخطة عمل للتعليم الشامل للجميع للفترة 2019–2023 بهدف توفير التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع والتعلم مدى الحياة وزيادة التحاق الطلاب ذوي الإعاقة. وفي جورجيا، ينفذ التعليم الشامل للجميع الآن في 66 في المائة من المدارس العامة، بحيث يصل إلى 500 8 طالب من ذوي الإعاقة بحلول عام 2019.

17 - وأبلغ نحو 50 في المائة من البلدان عن إحراز تقدم في: (أ) الحد من العوائق المادية المتعلقة بإمكانية الوصول في المرافق التعليمية؛ (ب) توفير مواد تربوية وتعليمية وتعلمّية ملائمة وتكنولوجيات وأجهزة مساعدة لدعم المتعلمين والمعلمين؛ (ج) بناء قدرات المعلمين لدعم الطلاب ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمسألة إمكانية الوصول، تجري كوستاريكا تعديلات تدريجية فيما يتصل بإمكانية الوصول المادي في 66 في المائة من مدارسها. وفي إسرائيل، يُسمح لآباء الأطفال ذوي الإعاقة بتسجيل أطفالهم قبل سنة من الآخرين من أجل تمكين المدرسة من إدخال التعديلات اللازمة المتعلقة بإمكانية الوصول قبل وصول الطفل. ويعترف قانون التعليم العام والمناهج الدراسية الوطنية في جورجيا بمنهج دراسي بديل للطلاب ذوي الإعاقة، يشمل أساليب تعلم مبتكرة، واستراتيجيات تعليم مرنة ونسبا أقل للطلاب إلى المعلمين لاستيعاب التعلم لمختلف أنواع الإعاقة. وفي باكستان، تُقدَّم مبادئ توجيهية إضافية للأطفال ذوي الإعاقات البدنية لتحسين قدرتهم على التنقل ومهاراتهم المهنية. وتقدم فلسطين أكبر عدد ممكن من الأجهزة المساعدة، في حدود الموارد المتاحة، مثل آلات بيركنز برايلر، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة المزودة ببرامج قراءة الشاشة، والكراسي المتحركة المتخصصة والمناهج الدراسية المكتوبة بطريقة بريل مجانا. وفي بنن، تُرجم 48 عملاً تعليمياً إلى الكتابة بطريقة بريل في عام 2014، ونشرت كولومبيا 60 وثيقة ذات محتوى تعليمي يتيسر وصول مجتمع الصم إليه.

18 - وفيما يتعلق ببناء قدرات المعلمين، توفر جامعة في هولندا برامج تدريبية بشأن الإعاقة. وتنفذ نيكاراغوا استراتيجية تدريب شاملة لجميع المعلمين الجدد في ثمان من مدارسها التدريبية على الصعيد الوطني. ومن المهم أيضاً أن يكون المعلمون قادرين على توفير أشكال اتصال ميسرة وبديلة وأن تدمج هذه الأشكال في برنامج تدريب المعلمين. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، هناك وحدتان دراسيتان بشأن برنامجها للتدريب المستمر للمعلمين، إحداهما عن نظام بريل والأخرى عن لغة الإشارة. وفي فلسطين، دُرّب 224 معلماً على التعامل مع الإعاقتين البصرية والسمعية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2015–2016. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان كثيرة في مجال التعليم الشامل للجميع، لا يزال نحو 30 في المائة من البلدان التي استعرضت يعتمد نظم تعليم خاصة. غير أن عدة بلدان بدأت بالفعل في الابتعاد تدريجيا عن تلك النظم.

2 - خدمات الرعاية الصحية المنصفة والجيدة

19 - فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، يشكل التأهيل وإعادة التأهيل جزءاً لا يتجزأ من خدمات الرعاية الصحية[11]. ومن المبشر بالخير أن 65 في المائة من البلدان تعتمد سياسات أو تشريعات أو خططا أو برامج توفر إمكانية الحصول على خدمات إعادة التأهيل. فعلى سبيل المثال، أنشأت أوكرانيا 146 مركزاً شاملاً لإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، بدعم من الدولة. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد الأطفال ذوي

(11) World Health Organization, “Rehabilitation 2030: a call for action”, meeting report, February 2017.

الإعاقة الذين يحصلون على خدمات إعادة التأهيل أربع مرات في عام 2018 مقارنة بعام 2017. وبالمثل، فتحت كازاخستان 141 مركزاً لبرامج إعادة التأهيل الفردي للأشخاص ذوي الإعاقة.

20 - ولا يكفي أن تتوافر إمكانية الوصول المادي إلى الخدمات الصحية لضمان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة؛ بل يجب أن تكون الخدمات متاحة أيضاً وقابلة للتعديل ومقبولة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تشمل التدابير ذات الصلة في هذا الصدد ما يلي: (أ) توفير مرافق أقرب إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم المحلية؛ (ب) الاستثمار في تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من مقدمي الخدمات للحد من العوائق المتعلقة بالمواقف والوصم. ويتزايد عدد المبادرات باستمرار، مثل خدمات الاستشفاء في المنزل وخدمات الرعاية الصحية المتنقلة، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يتسم استخدام وسائل النقل بالصعوبة. وعلى سبيل المثال، في عام 2016، افتتحت كيريباس عيادة صحية مجتمعية تقدم خدمات زيارة المنازل وعيادة للمرضى الخارجيين. ويجري تقديم الخدمات الصحية المتنقلة أو المنزلية في إكوادور، وإندونيسيا، والبحرين، وبنغلاديش، وتركيا، والنمسا. وفيما يتعلق بتدريب مقدمي الخدمات الصحية، وضعت إكوادور وكولومبيا توجيهات وكتيبات تقنية لتدريب مقدمي الخدمات الصحية على تعزيز الإدماج، ومكافحة التمييز ومنع العنف الجنساني. وقُدِّمت دورات تدريبية في مجال الأمراض العقلية للاختصاصيين العاملين في مجال الصحة في سري لانكا وليبريا للحد من الوصم.

21 - واستحدثت جائحة كوفيد-19 تحديات جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. ولا تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متساوية لإجراء اختبارات كوفيد-19 بسبب الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى مواقع الاختبار ومرافق الرعاية الصحية. وكثيراً ما لا تكون المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 متاحة في أشكال يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها. وتشير الأدلة المستجدة إلى أن نزلاء المؤسسات من الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون لأعلى معدلات العدوى بهذا المرض والوفاة بسببه[12]. ولا يزال التأثير الكامل للجائحة على الأشخاص ذوي الإعاقة غير معروف بسبب وجود نقص في البيانات المصنفة، مما يحول دون وضع سياسات قائمة على الأدلة. وتتخذ مبادرات لمعالجة هذه المسائل في عدد قليل من البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تقدم بعض المنظمات اختبار كوفيد-19 في المنزل للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي السويد، تسعى الوكالات الحكومية إلى إتاحة الوصول إلى المزيد من المعلومات، بسبل من قبيل المؤتمرات الصحفية المفسرة بالنصوص أو لغة الإشارة ونشر المعلومات في أشكال سهلة القراءة. وأدت الجائحة أيضا إلى زيادة المخاطر الصحية الأخرى التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، حيث إن حالات الإغلاق وتدابير التباعد الاجتماعي تشكل تحديات في الحصول على الخدمات والمساعدة الصحية بصورة منتظمة.

3 - التغطية الشاملة لنظام الحماية الاجتماعية

22 - يتسم حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الفعالة بالأهمية البالغة للحد من الفقر وعدم المساواة، ويعتمد 70 في المائة من البلدان التي استعرضت خططا للحماية الاجتماعية تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وينفذ معظم البلدان تدابير خاصة بالإعاقة من خلال توفير تحويلات نقدية أو عينية. وتشمل هذه التدابير بدلات الإعاقة، والمزايا الضريبية أو الإعفاء من الضرائب والتأمين الاجتماعي بسبب فقدان العمل الناجم عن الإعاقة، من بين أسباب أخرى كثيرة. فعلى سبيل المثال، تقدم بدلات مالية شهرية

(12) الأمم المتحدة، موجز سياساتي: *مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19*، أيار/مايو 2020.

للأشـخاص ذوي الإعاقة في أذربيجان، وإندونيسـيا، وباراغواي، والبحرين، وبنغلاديش، وسـري لانكا، والعراق، وقبرص، والكويت، وملديف. وتصـمم بعض البلدان نظام الحماية الاجتماعية الخاص بها لتغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بالإعاقة.

23 - وعلى الرغم من أن البلدان تحرز تقدماً في ضـمان توفير المنتجات المسـاعدة وطرحها بأسـعار يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة تحملها، لا تتعدى نسبة البلدان التي تقوم بذلك 30 في المائة. ومن الأمثلة على ذلك برامج "هندوراس للجميع"، التي قدمت 000 17 أداة مسـاعدة تقنية في عام 2017، بما في ذلك كراسٍ متحركة، ومشـايات وعكازات بمختلف أنواعها. ولدى السـلفادور برنامج لأدوات المسـاعدة التقنية فيما يتعلق بالسفر والكراسي المتحركة، وأعضاء السمع البديلة وعمليات زراعة القوقعة.

24 - ويؤدي الافتقار إلى الوعي بشـأن توافر نظم الحماية الاجتماعية والافتقار إلى الفهم لدى مقدمي الخدمات بشـأن كيفية تقديم خدمات مراعية لمنظور الإعاقة إلى نشوء عقبات أمام الأشـخاص ذوي الإعاقة في الحصـول على خدمات الحماية الاجتماعية. وفي ملاوي، هناك إدماج ملحوظ للأشـخاص ذوي الإعاقة في الأماكن التي يوفر فيها التدريب التوعوي لموظفي الحماية الاجتماعية. وبدأت سري لانكا برنامجا لتدريب المسـؤولين الحكوميين على لغة الإشـارة، وطريقة بريل وتوجيه وتنقل المصـابين بإعاقات بصـرية، لضـمان إمكانية وصـول خدمات الحماية الاجتماعية إلى أشـد الناس حرمانا وإلى الأشـخاص الذين يعانون من أوجه ضعف. ولمعالجة تأثير كوفيد-19، أشار 60 بلداً على الأقل إلى الأشخاص ذوي الإعاقة عند الإعلان عن تدابير الإغاثة التي اتخذتها في مجال الحماية الاجتماعية حتى أيار/مايو 2020[13].

4 - معالجة الأسباب الجذرية للتمييز: الإصلاحات الهيكلية وتغيير المعايير والسلوكيات الاجتماعية

25 - لا يمكن أن تتكلل الجهود الرامية إلى الحد من عدم المساواة بالنجاح ما لم تتصدَ للأسباب الهيكلية والمؤسسية للتمييز، بما في ذلك من خلال الأحكام المناهضة للتمييز في القوانين والسياسات. ويعتمد أكثر من 50 في المائة من البلدان التي استعرضت قوانين وسياسات وخطط عمل محددة تحظر التمييز. فعلى سـبيل المثال، يذكر صـراحة في دسـتور سـويسـرا حظر التمييز على أسـاس الإعاقة البدنية أو العقلية أو النفسـية، ويحظر قانون اليابان المتعلق بالقضـاء على التمييز ضـد الأشـخاص ذوي الإعاقة المعاملة التمييزية غير العادلة القائمة على الإعاقة من جانب المنظمات والأعمال التجارية في القطاع الخاص العاملة في المجال الإداري.

26 - وسنت عدة بلدان قوانين وسياسات لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعرضون لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز: النسـاء والفتيات، والأطفال، والشـباب، والمسـنون، والسـكان الأصـليون، والأشخاص المصابون بالمهق واللاجئون. وعلى سبيل المثال، يكفل قانون الإعاقة في ملديف تقديم مساعدة وحماية خاصـتين للنسـاء والأطفال ذوي الإعاقة. وتركز السـياسـة الوطنية المتعلقة بالأطفال لعام 2011 وقانون الطفل لعام 2013 في بنغلاديش على تعليم الأطفال المصـابين بالتوحد ونموهم بشـكل عام ويقضـي قانون الرعاية الأسـاسـية لولاية النمسـا السـفلى بأن تكون مرافق الرعاية الأولية في متناول اللاجئين من ذوي

(13) United Nations Partnership to Promote the Rights of Persons with Disabilities, *Initial overview of specific social protection measures for persons with disabilities and their families in response to the COVID-19 crisis*, May 2020.

الإعاقة. غير أن هذه الأمثلة قليلة ومتباعدة زمنيا، وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الوطنية والمحلية لم تعالج في الكثير جدا من الأحيان أشكال التمييز المتقاطعة والمتعددة.

27 - وإلى جانب إلغاء الأحكام التمييزية في القوانين والسياسات الوطنية وإنفاذ قوانين مكافحة التمييز، يستلزم إنهاء الوصم، والتنميط، والتحيز والعنف إجراء تحول في المعايير والسلوكيات الاجتماعية القائمة. وتتخذ بعض البلدان مبادرات تهدف إلى تغيير العقليات والمواقف في المدارس والمجتمعات المحلية من خلال حملات تثقيف الجمهور، والحملات الإعلامية وغيرها من الوسائل. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، وفرت المكسيك دورات تدريبية على الإنترنت عن الإعاقة لمجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، وصلت من خلالها إلى 531 27 شخصاً في ذلك العام. ووفرت أيضا تدريبا بالحضور الشخصي على إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء، وحقوق الإنسان الخاصة بهم، وكرامتهم واستقلالهم واحتياجاتهم استفاد منه 500 3 من الموظفين الحكوميين. وقامت النمسا بتدريب العاملين في المجال الصحي في الخطوط الأمامية وقدمت مواد تدريبية بشأن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاختصاصيين في مجالات تقديم المشورة، والتعليم والخدمات الطبية في إطار برنامج للصحة الجنسية والإنجابية. ونظمت السلفادور نشاطا بلغت مدته 55 يوماً للدعوة إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استفاد منه مسؤولون، وعناصر شرطة وموظفون إداريون في الفترة من عام 2014 إلى عام 2017.

5 - سد الفجوة الرقمية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يسهل استخدامها

28 - لا يمكن أن تتحقق إمكانات التكنولوجيات الجديدة في دفع عجلة التنمية المستدامة إلا عندما يتمكن الجميع من الحصول عليها واستخدامها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وما فتئت البلدان تستثمر في السياسات والأنظمة الرامية إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، يعزز قانون الإعاقة في نيبال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المعلومات من الاتصالات العامة، بما في ذلك مصادر مثل الأخبار والإنترنت والهواتف، في أشكال يسهل الوصول إليها ودون أي رسوم أو تكاليف إضافية. وتضمن سياسة المستقبل الرقمي للفترة 2018-2022 في كولومبيا الحق في المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤدي هذه السياسة إلى مبادرات مثل التنزيل المجاني لبرامجيات قراءة الشاشة، وبرامج تكبير النصوص، وتوفير خدمة الاتصال الهاتفي المجانية لمجتمع الصم. وتعتمد بلدان مثل إكوادور وتركيا وهولندا أنظمة لضمان امتثال المواقع الإلكترونية وتطبيقات الأجهزة المحمولة الحكومية للمبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الشبكة 2.0.

29 - غير أن سياسات المشتريات العامة لا تشمل منظور الإعاقة في معظم الحالات[14]. ويمكن أن يؤدي تعزيز إمكانية الوصول ومعايير التصميم العام في عملية تقديم العروض وأخذها في الحسبان عند اختيار المورِّد الأنسب إلى تضييق الفجوة الرقمية. وهناك حاجة إلى حلول مبتكرة لضمان تقاسم فوائد التكنولوجيات على قدم المساواة. وعلى سبيل المثال، تطبق فييت نام سياسات بشأن الإعفاء الضريبي وتخفيض الضرائب، والقروض التفضيلية وغير ذلك من أشكال الدعم المقدمة للبحث والتطوير لزيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(14) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "Disability-inclusive public procurement: Promoting universal design and accessibility", social development policy paper No. 2019/01.

30 - وفي مجال رسم السياسات، يلزم التشديد على المساواة حتى لا تؤدي الزيادة في استخدام التكنولوجيا إلى توسيع الفجوة القائمة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من يعيشون في البلدان النامية[15]. ومع جائحة كوفيد-19، اختارت بلدان كثيرة نقل التعليم والعمل إلى منصات على الإنترنت. ويقل احتمال أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيات الاتصال وهم معرضون لخطر أن يتركوا بعيدا خلف الركب.

6 - التعاون الدولي

31 - في عالم يزداد ترابطا، ستتطلب الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة تعزيز التعاون القائم بين البلدان. ويشارك نحو 70 في المائة من البلدان التي استعرضت في تعزيز التعاون الدولي والنهوض به، إما من خلال بناء القدرات، أو التعاون التقني أو تعبئة الموارد المالية الإضافية لمصلحة البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يمثل مؤشر السياسات العامة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم خطوة رائدة نحو قياس التقدم المحرز في المساعدة الإنمائية الشاملة لمنظور الإعاقة[16].

32 - ويشمل التعاون الدولي الذي يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولا يزال التعاون بين الشمال والجنوب من أكثر وسائل التعاون الدولي شيوعا. فعلى سبيل المثال، تنفذ الوكالات الإنمائية التابعة لإسبانيا وإيطاليا والنمسا مشروع سد الفجوة الثاني، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية والمنتدى الأوروبي للأشخاص ذوي الإعاقة لدفع خطة إدماج منظور الإعاقة قدما ودعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خمسة بلدان شريكة هي: إثيوبيا، وإكوادور، وباراغواي، وبوركينا فاسو، والسودان. وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من 21 مليون دولار في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فييت نام من خلال المساعدة المباشرة، معززة القدرة على توفير إعادة التأهيل والدعوة في مجال السياسات العامة.

33 - وهناك أعداد متزايدة من مساعي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عمليات تبادل المعارف، والمهارات، والخبرات والموارد. وتعمل السلفادور وكولومبيا على مشروع لتعزيز الرياضة في الألعاب الرياضية الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعهدت الصين بالتبرع بمبلغ 5 ملايين دولار في عام 2016 إلى الجمعية الدولية لإعادة التأهيل لتنفيذ مشروع لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على مدى أربع سنوات في البلدان النامية في أفريقيا ومناطق أخرى؛ ووقعت الكويت مذكرة تفاهم مع الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب لتبادل المعارف والخبرات من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويشكل توفير الأجهزة المساعدة تحديا كبيرا؛ وهو كثيرا ما يأتي في شكل تبرعات من الخارج، على أساس مخصص. فعلى سبيل المثال، تعتمد نيكاراغوا على التبرعات المقدمة من منظمات وطنية ودولية في إمداداتها السنوية من الكراسي المتحركة وغيرها من الأجهزة المساعدة.

---

(15) *World Social Report 2020: Inequality in a rapidly changing world* (United Nations publication, Sales No. E.20.IV.1).

(16) Department for International Development, *Global Disability Summit: one year on,* 2019.

باء - منظومة الأمم المتحدة

34 - تواصل منظومة الأمم المتحدة النهوض بخطة إدماج منظور الإعاقة في عملها. ويجري الآن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي اعتمدت في حزيران/يونيه 2019، لتسريع هذه الجهود. وتتضمن الاستراتيجية إطارا للسياسات والمساءلة لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وتجري كيانات الأمم المتحدة الآن استعراضات مؤسسية وتتخذ خطوات نشطة لتنفيذ الاستراتيجية.

35 - وأصدر الأمين العام موجزا سياساتيا بعنوان "مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19"، وأيد 146 من الدول الأعضاء والمراقبين التوصيات الواردة في الموجز[17] في رسالة وجهت إلى الأمين العام. وأصدرت كيانات الأمم المتحدة أيضا عددا من الموجزات السياساتية والمذكرات الإرشادية المحددة ونظمت حلقات دراسية شبكية، قدمت فيها توصيات بشأن الإجراءات الشاملة لمنظور الإعاقة. وأُنشئت صفحة شبكية مخصصة بشأن الموارد المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكوفيد-19[18].

36 - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها مركز التنسيق المعني بالإعاقة لمنظومة الأمم المتحدة، دعم العمليات الحكومية الدولية والحوارات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل تعزيز الأطر المعيارية والتنفيذية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور شامل لمسائل الإعاقة. ويؤدي الموقع الشبكي "UN Enable" دور مستودع المعلومات عن أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن الإعاقة. واستجابة للحاجة الملحة إلى معالجة أثر أزمة كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة، يتضمن الموقع الشبكي حيزاً مخصصاً لتزويد منظومة الأمم المتحدة وشركائها بالمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك الموجزات السياساتية، والتوجيهات والأدوات الخاصة بكيانات الأمم المتحدة اللازمة لاستجابة شاملة لمنظور الإعاقة لكوفيد-19، والتعافي من أثاره و "إعادة البناء على نحو أفضل"[19].

37 - وقد طورت منظمة الصحة العالمية في السنوات القليلة الماضية أدوات تقنية وتوجيهات لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ قوائم الأولويات الوطنية المتعلقة بالمنتجات المساعدة. وواصلت منظمة الصحة العالمية تيسير إدماج إعادة التأهيل في التغطية الصحية الشاملة بإطلاق مورد بعنوان "إعادة التأهيل في النظم الصحية: دليل للعمل"[20]. ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعة من المبادئ التوجيهية العملية

---

(17) تشمل التوصيات ما يلي: (أ) تعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع تدابير الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي من آثاره مع اتخاذ إجراءات ذات أهداف محددة؛ (ب) إمكانية الحصول على المعلومات والوصول إلى المرافق والاستفادة من الخدمات والبرامج في سياق الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي من آثاره؛ (ج) التشاور الهادف مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من المشاركة الفعلية في جميع مراحل الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي من آثاره؛ (د) وضع آليات للمساءلة لضمان إدماج منظور الإعاقة في الاستجابة لكوفيد-19.

(18) www.un.org/en/coronavirus/disability-inclusion.

(19) انظر https://www.un.org/development/desa/disabilities/covid-19.html.

(20) World Health Organization, *Rehabilitation in health systems: guide for action*, 2019.

بشأن الخدمات الميسرة والشاملة للجميع المتعلقة بالعنف الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية وحقوق النساء والشباب ذوي الإعاقة[21]، من أجل تعزيز الاستجابات على الصعيدين الوطني والدولي.

38 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة الترويج للتعليم الشامل للجميع وعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دعم وضع سياسات تعليمية شاملة للجميع في السودان. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في البلدان إلى التعجيل بإصلاح نظام رعاية الأطفال من أجل نقل الأطفال ذوي الإعاقة إلى الرعاية الأسرية والمجتمعية. ولزيادة إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أقصى حد في مستقبل العمل، نظمت الشبكة العالمية للأعمال التجارية والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية مؤتمراً بشأن موضوع "جعل مستقبل العمل شاملا للأشخاص ذوي الإعاقة" في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[22] وأطلقت حملة إعلامية، #InvalidOpinions، لتحدي التصورات السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

39 - وتنتج الأمم المتحدة تقارير متعددة الوسائط وأشرطة فيديو باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة لتعزيز المساواة والإدماج للأشخاص ذوي الإعاقة. وتبذل اليونيسف جهودا لتغيير التصورات والسلوكيات السلبية بين الشباب من خلال الألعاب النصية وروبوتات الدردشة القائمة على الذكاء الاصطناعي المصممة لإشراك المستخدمين في محادثة بشأن السلوك الذي يمكن أن يوصم الأطفال ذوي الإعاقة.

40 - ويحرز تقدم إيجابي في تعميم مراعاة منظور الإعاقة في الأعمال الإنسانية. وتواصل منظومة الأمم المتحدة المساهمة في وضع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني[23]. وقد وُضعت المبادئ التوجيهية من خلال عملية تشاورية شارك فيها أكثر من 600 من الجهات صاحبة المصلحة، من أجل مساعدة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والحكومات والمجتمعات المحلية المتضررة على كفالة مشاركة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو كامل وفعال في الأعمال الإنسانية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الإجراءات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى تلبية الحاجة إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ورصده وتقييمه. وتقود اليونيسف مبادرة متعددة الوكالات لتعزيز إدماج منظور الإعاقة في الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية وهي نشرت فيما مضى وثيقة توجيهية لتعزيز إدماج منظور الإعاقة[24]. ونشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مواد التعلم الإلكتروني الذاتي في مجال الحد من مخاطر

(21) United Nations Population Fund, *Women and Young Persons with Disabilities: Guidelines for Providing Rights-Based and Gender-Responsive Services to Address Gender-Based Violence and Sexual and Reproductive Health Rights for Women and Young Persons with Disabilities*, 2018.

(22) انظر http://www.businessanddisability.org/news/6th-annual-meeting-of-the-gbdn-21st-and-22nd-november-2019/.

(23) Inter-Agency Standing Committee task team, *Guidelines: inclusion of persons with disabilities in humanitarian action* (2019).

(24) United Nations Children's Fund, *Guidance on strengthening disability inclusion in humanitarian response plans* (2019).

الكوارث، في حين تدرج اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي احتياجات الأشـــخاص ذوي الإعاقة بعد الكوارث في منهجيتها لتقييم الأضرار والخسائر.

41 - وواصـلت منظومة الأمم المتحدة إعداد دراسـات رئيسـية لدعم تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة من جانب الأشـخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم وبمشـاركتهم. وواصـلت إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية بالأمم المتحدة قيادة الجهود الرامية إلى دعم التنفيذ الشـامل لمنظور الإعاقة لخطة عام 2030. واستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة الرئيســي عن الإعاقة والتنمية لعام 2018، تواصــل منظومة الأمم المتحدة أيضــا دعم الدول الأعضـاء في جمع الإحصـاءات المتعلقة بالأشـخاص ذوي الإعاقة وتصـنيفها. وضـمن إدارة الشـؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ما فتئت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تنسق الجهود المبذولة على نطاق كيانات الأمم المتحدة في إطار الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشـية من أجل تحسـين نوعية إحصـاءات الإعاقة وتوافرها. وأنشـأت الشـعبة بوابة لبيانات إحصـاءات الإعاقة تتضـــمن بيانات وبيانات وصـــفية من 103 بلدان أو مناطق[25]، بشـــأن التعليم، والعمالة والمياه والصرف الصحي. وروجت منظمة الصحة العالمية للاستقصاء النموذجي بشأن الإعاقة الذي يتيح تصنيف البيانات حسـب حالة الإعاقة ويمكنه تحديد المجالات التي تتطلب تدخلات لضـمان إدماج الأشـخاص ذوي الإعاقة. وشمل الاستقصـاء 000 70 مجيب حتى تاريخ نشر هذا التقرير. وقدمت اليونيسف الدعم إلى 16 بلدا لإدماج نموذج اليونيسف المتعلق بالقدرات الوظيفية للطفل في الاستقصـاءات الوطنية لجمع البيانات عن الأطفال ذوي الإعاقة. وتتسم الجهود المتواصلة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في جمع البيانات المصنفة بالأهمية الأساسية لتحسين رصد حالة الأشخاص ذوي الإعاقة قياسا إلى خطة عام 2030 والجهود المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضـل في سـياق ما بعد كوفيد-19. ونشـر صـندوق الأمم المتحدة للسـكان أيضـا موجزا تقنيا لتقديم توجيهات بشـأن أسـئلة فريق واشـنطن بشـأن الإعاقة[26] لتحسـين نوعية البيانات المتعلقة بالإعاقة والهجرة الدولية وقابليتها للمقارنة. وحتى الآن، قدم الصـــندوق الدعم إلى غواتيمالا، وكولومبيا، ومدغشقر، وملاوي في هذه الجهود.

42 - وما فتئت اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدم الدعم إلى المكاتب الإحصـائية الوطنية والكيانات المعنية بالإعاقة، ولا سـيما في الوقت الذي تسـتعد فيه بلدان المنطقة لإجراء تعداد السكان لعام 2020، حيث تقدم الدعم التقني لجمع إحصـاءات الإعاقة وتحليلها ونشـرها[27]. وتصـدر اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا أيضـا تقريرا إقليميا عن أحدث إحصـاءات الإعاقة في المنطقة العربية وكانت قد نشـرت مؤخرا إطارا للإعاقة يحتوي على 115 مؤشـرا[28] لسـد الفجوة بين السـياسـات والإحصـاءات. وفي منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، قدمت اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط

(25) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/sconcerns/disability/statistics/#/home.

(26) United Nations Population Fund, *Measuring disability, migration, and marriage registration – recommended questions for inclusion in censuses*, technical brief, 2019.

(27) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Planning for the 2020 round of population censuses in the Caribbean*, 2018.

(28) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، *"الإعاقة في المنطقة العربية 2018". "إطار الإسكوا للإعاقة: 115 مؤشراً لسد الفجوة بين السياسات والإحصاءات"*، 2020.

الهادئ خدمات استشارية وطنية إلى 17 بلدا لتعزيز جمع البيانات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتصنيفها.

43 - وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تبذل جهودا لتوفير المعلومات في أشكال الاتصال الميسرة والبديلة. فعلى سبيل المثال، أصدرت إدارة التواصل العالمي مبادئ توجيهية ومعايير للمواقع الشبكية للأمم المتحدة بشأن إمكانية الوصول وهي ترصد بنشاط الصفحات الشبكية لموقع un.org فيما يتعلق بالامتثال. وفي عام 2019، أجرت الشبكة الداخلية للأمم المتحدة (iSeek) مراجعة لإمكانية الوصول إلى الموقع وتجربة المستخدم، وأدخلت نتيجة لذلك تغييرات على الموقع الشبكي واتخذت تدابير لتحسين إمكانية الوصول إلى الموقع باستخدام الهواتف المحمولة. ويطوِّر الموقع الشبكي العالمي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يضم أكثر من 30 موقعاً شبكيا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل الوفاء بالمبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الشبكة 2.0. وتقوم اليونيسف واليونسكو، بتمويل من شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتنفيذ مشروع متعدد الأقطار في أوغندا ورواندا وكينيا لتعزيز التعليم الشامل للجميع من خلال الكتب المدرسية الرقمية التي يسهل الوصول إليها[29].

44 - وما فتئت التوجيهات العملية والتقنية، وأدوات الحصول على المعارف والدورات التدريبية التي وضعت ضمن الأطر المعيارية ذات الصلة تتسم بالأهمية الأساسية في ترجمة السياسات إلى إجراءات على الصعيد القطري. وتعزز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم التقني وأنشطة بناء القدرات في أمريكا اللاتينية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتقدم منحا صغيرة لمشاريع تحفيزية وابتكارية في الأرجنتين وأوغندا وليسوتو في عام 2020 من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة[30]. ويدعم الصندوق، الذي يعمل بفضل المساهمات المالية المقدمة من 42 بلدا[31] وجهة مانحة أخرى، بناء القدرات والتنمية المؤسسية من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وعلى الصعيد القطري أيضا، يبذل مكتب التنسيق الإنمائي مزيدا من الجهود لتعزيز قدرة المنسقين المقيمين على القيادة في مجال الدعوة والعمليات والبرمجة الشاملة لمنظور الإعاقة. وفي عام 2019، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دليلاً تشغيلياً بشأن عدم ترك أي شخص خلف الركب لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، يشير صراحة إلى إدماج منظور الإعاقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها في الميدان.

(29) انظر https://www.accessibletextbooksforall.org/.

(30) انظر https://www.un.org/development/desa/disabilities/about-us/united-nations-voluntary-fund-on-disability.html.

(31) إسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأيرلندا، وآيسلندا، وبنغلاديش، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسري لانكا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، والصين، والفلبين، وفنلندا، وقطر، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكندا، وكولومبيا، ولبنان، ومالطة، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

جيم - الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

45 - من أجل تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ ورصد خطة عام 2030، يتسم التزام جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة وتضافر جهودها بالأهمية البالغة. وتسعى منظمات عديدة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في تصميم وتنفيذ سياسات بلدانهم. فعلى سبيل المثال، تدعو منظمة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في غانا (Inclusion Ghana) إلى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والإعاقة في النمو في العمليات السياسية. ونتيجة للدعوة التي قامت بها المنظمة، أصبح الأشخاص ذوو الإعاقة مشاركين نشيطين في وضع سياسة البلد في مجال التعليم الشامل للجميع. ونفذت منظمة SIGAP Indonesia مشروعاً رائداً لجعل القرى مراعية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ونظمت منتدى حضره آلاف المشاركين لتبادل الممارسات الجيدة، والأدوات والموارد نحو الوصول إلى إندونيسيا شاملة للجميع بحلول عام 2030. ونتيجة لذلك، تضع هذه القرى الآن ميزانية مخصصة لمسائل الإعاقة، بما في ذلك لتدريب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجعل الوصول إلى مكاتب القرى أيسر للأشخاص ذوي الإعاقة، ويعيَّن أشخاص ذوو إعاقة كمسؤولين حكوميين في القرى.

46 - ويجب أن يكون تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في صدارة جدول أعمال تعميم مراعاة منظور الإعاقة. غير أن 35 في المائة فقط من المستجيبين للاستقصاء يحرزون بعض التقدم في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، دخلت مؤسسة Fundación Descúbreme في شيلي، في أحد مشاريعها، المعنون "Empresa inclusiva Antofagasta"، في شراكة مع شركة تعدين لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل. وأدى هذا المشروع إلى تنظيم 450 من الأحاديث التوعوية في مختلف الشركات في المنطقة، وتدريب 250 شخصاً من ذوي الإعاقات الإدراكية أو العقلية على مهارات التوظيف. وتوفر منظمة Access Israel التدريب للقطاعين العام والخاص لتزويد مقدمي الخدمات بالأدوات اللازمة لتقديم خدمات ميسرة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

47 - ويكتسي استخدام الابتكار والتكنولوجيا بأهمية متزايدة لإزالة الحواجز الأساسية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. فعلى سبيل المثال، أنشأت منظمة Voice of Specially Abled People في الهند تطبيقا للأجهزة المحمولة لتجميع الحلول من عدد كبير من المصادر، وتبادل المسائل ذات الصلة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والعثور على الأماكن التي يتيسر الوصول إليها، والدعوة إلى تقديم تبرعات والعمل كمركز للمعلومات. وقد تعهد أكثر من 000 3 من الشباب و 200 من قادة الشركات بالنهوض بخطة التنمية العالمية الشاملة لمنظور الإعاقة.

رابعا - التحديات والفرص الماثلة في سياق النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

48 - حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، اعترفت الدول الأعضاء بأن العالم يواجه صعوبات في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في حدود الإطار الزمني المحدد لها. ولهذا السبب، أعلن الأمين العام في عام 2019 عن عقد للعمل، من عام 2020 إلى عام 2030، من أجل تحقيقها. والآن، تستحدث الجائحة تحديات جديدة كبرى، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة من قبل، واشتداد التحديات

المتعددة الأبعاد التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، والتعليم، والعمل والمشاركة في المجتمع المحلي.

49 - وفي الوقت نفسه، تتيح الجائحة الفرصة لمواصلة تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابات للأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك من خلال نظم الحماية الاجتماعية. ويتسم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مستفيدين وعناصر تغيير على حد سواء في الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي من آثاره وإعادة البناء على نحو أفضل بالأهمية البالغة لالتزام الأمم المتحدة بتحقيق تغيير تحويلي ودائم لإيجاد عالم مستدام وميسّر لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة وشامل للجميع. ولإقامة عالم مستدام وشامل للجميع وميسر لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب مواصلة بذل الجهود الرامية إلى معالجة النظم الصحية والاقتصادية والاجتماعية من خلال نهج مزدوج المسار يقوم على الإدماج وعلى استهداف الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات المهمشة الأخرى.

50 - وتتيح الحالة الناجمة عن كوفيد-19 الفرصة للمضي قدما في اتباع نهج جديدة في العمل والتعلم. وبسبب عمليات الإغلاق، يصبح العمل والتعلم عن بعد أكثر انتشاراً، مما يسهم في اعتماد تدابير لتمكين العمل أو الدراسة من المنزل، الأمر الذي قد يكون مفيداً لمن يعانون من إعاقات نفسية اجتماعية. وينبغي السعي إلى تحقيق الابتكارات الناشئة عن الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي من آثاره بطريقة تساعد على النهوض بالإدماج الاجتماعي.

51 - وفي هذا السياق، يشكل الافتقار إلى بيانات موثوقة ومتوفرة في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة تحدياً إضافياً للقدرة على تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو عدم إحرازه. ولا تبلغ حصة البيانات القابلة للمقارنة دولياً من ضمن البيانات المتاحة المتعلقة بالإعاقة إلا الربع، ولا يمكن مقارنة معظم البيانات على مر الزمن؛ وليس لدى نصف البلدان بيانات عن مؤشرات العمالة؛ ولم يعثر على بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من التمييز إلا في 3 في المائة من البلدان[3].

52 - واستناداً إلى الجهود التي يبذلها عدد متزايد من البلدان والوكالات الدولية التي تشارك في جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، يمكن لمنهجيات مبتكرة جديدة، مثل إجراء الاستعراضات عن طريق الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، أن تتيح الفرصة لتقديم معلومات عن إمكانية الوصول إلى الأماكن المادية في جميع أنحاء العالم. واستنادا إلى الالتزام الذي قدّم في ميثاق البيانات الشاملة للجميع خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة في عام 2018[32]، يجب بذل المزيد من الجهود لتجميع البيانات المتعلقة بالإعاقة على أساس منهجي ومنتظم على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل تتبع التقدم المحرز، وتحديد الثغرات وتيسير رسم السياسات. ويمكن للحكومات الوطنية، إلى جانب الجهات صاحبة المصلحة وبالمشاركة المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة، أن تشجع على توسيع نطاق استخدام جمع البيانات استنادا إلى أسئلة فريق واشنطن بشأن الإعاقة.

53 - ولا تتيح التكنولوجيا الفرصة الممكنة لتحسين توافر البيانات فحسب، بل يمكن أيضاً زيادة تعزيز سبل الحصول على التكنولوجيات المساعدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش بشكل مستقل والمشاركة بصورة كاملة في جميع مجالات الحياة. ومن خلال تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

(32) انظر http://www.data4sdgs.org/sites/default/files/2018-08/IDC_onepager_Final.pdf.

إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوفيرها بتكلفة معقولة لهم، يمكن جعل التعليم، والرعاية الصحية والمعلومات وغير ذلك من الخدمات الأساسية أكثر شمولاً للجميع.

54 - وتتيح بعض الاتجاهات العالمية الإيجابية فرصاً لزيادة تعميم إدماج منظور الإعاقة من خلال إقامة الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والتعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، تناقش الاستعراضات الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو متزايد. ويمكن مواصلة تشجيع البلدان كذلك على إشراك الجهات صاحبة المصلحة في تناول إدماج منظور الإعاقة في سياق التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحديد الثغرات ونقاط الدخول للاستفادة من نهج متعدد القطاعات.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

55 - من المرجح أن يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في حالة فقر. وتمتد عوامل التعويق التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة إلى قطاعات عديدة، بما في ذلك التعليم، والعمالة، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتغذية، وإمكانية الحصول على المياه، والصرف الصحي، والطاقة، والمعلومات، والعدالة، وهي تتفاقم حاليا بسبب جائحة كوفيد-19. ويتسم توفير الخدمات الأساسية الجيدة النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية الحصول عليها بالأهمية الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك والحفاظ عليه إلا إذا وضع حد للتمييز القانوني والاجتماعي والمؤسسي الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص الذين يواجهون أشكالاً متقاطعة ومتعددة من التمييز.

56 - وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى نشوء أزمة عالمية، مما يعرّض صحة الأفراد والمجتمعات المحلية للخطر، ويعطل بذلك سبل عيشهم ورفاه المجتمعات. ويزيد تأثير وباء جائحة كوفيد-19 من تأخر العالم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وينبغي اتخاذ خطوات معجلة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في الاستجابة لكوفيد-19 ولضمان أن تؤدي جهود التعافي إلى إعادة البناء على نحو أفضل من أجل عالم مستدام وميسر لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة وشامل لمنظور الإعاقة.

57 - وقد ترغب الجمعية العامة النظر في الإجراءات المحددة التالية لتعميم مراعاة منظور الإعاقة وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ خطة عام 2030 ورصدها وتقييمها، ولا سيما في سياق أزمة كوفيد-19، والتعافي من آثارها والجهود المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضل:

(أ) مواصلة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة تعزيز السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ومنظوراتهم في الجهود الحالية الرامية إلى التصدي لأزمة كوفيد-19 والتعافي من آثارها وتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها وتقييمها ومتابعتها واستعراضها، بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية؛

(ب) مواصلة الدول الأعضاء والأمم المتحدة بناء القدرات في البلدان من أجل جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها ونشرها؛ والتشجيع على اتباع نُهج مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات

وتحليلها؛ والاستثمار في مواءمة منهجيات جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، لإتاحة إجراء تقييم شامل بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة قياسا إلى أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى المصلحة بضمان توفير التعليم الشامل للجميع على جميع المستويات والتعلم مدى الحياة، بما في ذلك عن طريق إزالة العوائق وضمان إمكانية وصول الأشخاص ذو الإعاقة في المرافق التعليمية، وتوفير مواد التثقيف والتعليم والتعلم في أشكال بديلة وميسرة لاستخدام ذوي الإعاقة، وبناء قدرات المعلمين على دعم المتعلمين ذوي الإعاقة، وتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة وغير ذلك من أشكال الدعم، حسب الاقتضاء؛

(د) قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بتحسين إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الرعاية الصحية الجيدة وتوافرها وتيسّر الحصول عليها بأسعار معقولة، بما في ذلك في مجالات الصحة العقلية، والصحة الجنسية والإنجابية، والتأهيل وإعادة التأهيل، وبالمساهمة في توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة والمنصفة والمراعية للمنظور الجنساني ومنظور الإعاقة؛

(هـ) قيام الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بتعزيز سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تراعي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم ومنظوراتهم واحتياجاتهم، وتوسيع نطاق التغطية بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التوعية بتوافر هذه البرامج، وتحسين تقديم الخدمات التي تراعي منظور الإعاقة، وإنشاء نظام للرصد والتقييم لتقييم إدماج خطط الحماية الاجتماعية وتأثيرها على الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو دوري وغير ذلك من أشكال الدعم، حسب الاقتضاء؛

(و) قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ببذل مزيد من الجهود لمكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والقوالب النمطية السلبية بشأنهم، بمن فيهم الأشخاص الذين يواجهون أشكالا متقاطعة ومتعددة من التمييز، وذلك عن طريق القضاء على القوانين التمييزية واعتماد قوانين وسياسات وممارسات مناهضة للتمييز، وذلك بالتوعية وضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة؛

(ز) قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، بتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوفيرها لهم بتكلفة معقولة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الإنترنت واعتماد المعايير ذات الصلة بإمكانية الوصول ومبادئ التصميم الشامل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ح) مواصلة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ووكالات التنمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة تعزيز الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل تبادل المعارف، والمهارات والخبرات وتعبئة الموارد العامة والخاصة من خلال التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تعميم مراعاة منظور الإعاقة في التنمية، بطرق منها توفير الدعم الدولي والموارد المالية وأنشطة بناء القدرات المحددة الأهداف للبلدان النامية وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة التي يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها بأسعار معقولة والتشارك في استخدامها.